أثر تحويلات العاملين في الخارج على النمو الاقتصادي في مصر

إعـــداد

دكتور / مـاجد عبد العظيـم حسن قـابيل

أثر تحويلات العاملين في الخارج على النمو الاقتصادي في مصر

مستخلص الدراسة

حاولت الدراسة إختبار علاقة السببية بين التحويلات الخارجية والنمو الإقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٨٧-٢٠١٩)، إذ تقوم الدراسة علي فرضية وجود علاقة سببية ثنائية الإتجاه بين التحويلات الخارجية والنمو الإقتصادي، أي أن التحويلات الخارجية تسبب النمو الإقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الاجمالي في الإقتصاد المصري، كما أن الناتج المحلي الإجمالي يسبب التحويلات الخارجية، ومن ثم فإن التحويلات الخارجية للعاملين في الخارج يتوقع أن يكون لها تأثير مهم علي النمو الإقتصادي في الإقتصاد المصري.

وقد أتضح أن علاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وصافي التحويلات الحقيقية من الخارج وحيدة الإتجاه في الأجل الطويل من صافي التحويلات الخارجية من الخارج إلي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي أن التحويلات الخارجية الحقيقية تسبب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل وفقا لنتائج الدراسة، بينما في الأجل القصير لا توجد علاقة سببية بين صافي التحويلات الخارجية و النمو الإقتصادي في مصر.

الكلمات المفتاحية: الناتج المحلي، العرض من العمل، قوة العمل، الإنفاق الإستثماري، التحويلات الخارجية.

Abstract

The study tried to test the causal relationship between foreign transfers and economic growth in Egypt during the period (1987-2019), The study is based on the assumption that there is a two-way extrapolation relationship between external transfers and economic growth, meaning that external transfers cause economic growth measured by the gross domestic product in the Egyptian economy, Also, the gross domestic product causes external remittances, and therefore the external remittances of workers abroad are expected to have an important impact on the economic growth of the Egyptian economy.

It has been shown that the causal relationship between real GDP and net real transfers from abroad is one-way in the long term from net external transfers from abroad to real GDP, meaning that real external transfers cause real GDP in the long term according to the results of the study, while in the short term, there is no causal relationship between net foreign remittances and economic growth in Egypt.

Keywords: GDP, labor supply, labor force, investment spending, foreign transfers.

أثر تحويلات العاملين في الخارج على النمو الاقتصادي في مصر

١. المقدمة

التحويلات الخارجية هي تحويلات الأموال من قبل العمال المحولين الذين يعيشون و يعملون في البلدان المتقدمة عادة إلى أسرهم التي لا تزال تعيش في بلدانهم الأصلية (karagoz, 2009: 1892) ومن الأمثلة على ذلك الشرق الأوسط الذين يعيشون في أوروبا، والأمريكيين اللاتينيين في الولايات المتحدة، و الكوريين و الفلبينيين في اليابان، كما يمكن تعريف التحويلات على أنها جزء من دخل العمال المهاجرين الذين يعودون إلى بلد المنشأ من بلد العمل، ووفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي (IMF) تشير تحويلات العمال إلى قيمة التحويلات النقدية التي يتم إرسالها من العمال المقيمين في الخارج لأكثر من عام واحد إلى البلد الأم و يتم تسجيلها في أقسام مختلفة من ميزان المدفوعات(Sutradhar, 2020: 276) ، و تجدر الاشارة إلي أنه على الرغم من أن إستخدام التحويلات يختلف من بلد إلى آخر، إلا أن متلقي التحويلات يعتمدون عليها عادة في تكاليف المعيشة و التعليم و الاستثمارات.

لقد أصبحت التحويلات قضية شائعة في الأدبيات المالية الدولية على مدى عقد من الزمان بسبب حجمها و قدرتها على الحد من الفقر، و أستمرت تدفقات التحويلات في الزيادة جنبًا إلى جنب مع إرتفاع عدد المهاجرين في جميع أنحاء العالم، و من المرجح أن تستمر في ذلك في السنوات القادمة، و في عام ١٩٩٥ قدر إجمالي التحويلات إلى البلدان النامية بنحو ٥٧.٨ مليار دولار، و إرتفعت إلى نحو ٩٦.٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠١، كما قدر البنك الدولي أنه في عام ٢٠٠٧ أرسل المهاجرون إلى أوطانهم ما يقرب من نحو ٢٣٨ مليار دولار، بزيادة قدرها ١٤٦٪ عن عام ٢٠٠١. (karagoz, 2009: 1892)

تظهر أدلة أخرى أنه في عام ٢٠١٠ تجاوز إجمالي تدفقات التحويلات المالية في جميع أنحاء العالم نحو ٤٤٠ مليار دولار أمريكي، تم تحويل نحو ٣٢٥ مليار دولار منها إلى البلدان النامية، و إرتفع هذا الرقم إلى ٣٥٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١١، وهو مبلغ تجاوز بكثير حجم تدفقات المساعدات الرسمية و يشكل أكثر من ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان النامية.(Salahuddin and Gow, 2015: 1-2)

بالنسبة للإقتصاد المصري إرتفعت تحويلات العاملين في الخارج من نحو ٣.٣٦ مليار دولار عام ١٩٨٧ إلي نحو ٧.٤ مليار دولار عام ١٩٩١ ونحو ٩.٣٤ مليار دولار عام ٢٠٠٨ و نحو ١٠.٤٦ مليار دولار عام ٢٠١٠ و نحو ٣٠.٣٧ مليار دولار عام ٢٠١٤ و نحو ٢٥.١١ مليار دولار عام ٢٠١٩ و الإنخفاض في العام الاخير بسبب جائحة كورونا و إن كانت لازالت تعادل أكثر من نحو ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في مصر.

(الموقع الالكتروني للبنك الدولي، بنك البيانات، ٢٠٢١)

وقد تطورت التحويلات إلى مصدر دخل مهم للعديد من البلدان النامية، و بالتالي قد يكون لها آثار كبيرة على إستقرارها الإقتصادي و النمو، بينما يشير الحجم الكبير للتحويلات مقارنة بالتدفقات الخارجية الأخرى و الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان إلى أن الآثار الإقتصادية الكلية للتحويلات قد تكون ذات أهمية حاسمة في العديد من البلدان، إذ يتلقى أكبر ١٩ متلقيًا للتحويلات على مستوى العالم أكثر من ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في شكل تحويلات (karagoz, 2009: 1892)

و قد تؤدي هذه التحويلات إلى تخفيف بعض المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية، مثل فشل أسواق الإئتمان، و عدم المساواة في الدخل و الفرص، و تقلب الدخل، و الفقر، فعلى مستوى الأسرة تساعد التحويلات المالية في التغلب على مثل هذه المشاكل من خلال توفير الموارد اللأزمة للحصول على منزل، و فتح مشروع تجاري، و دفع مصاريف التعليم أو الصحة، و كلها عادة ما تكون بعيدة عن متناول شرائح واسعة، أما على المستوى الكلي العوامل الخارجية المالية و الإجتماعية الإيجابية الناتجة عن التحويلات و التي من المحتمل أن تكون كبيرة وتوفر مصدرًا ثابتًا للعملة الأجنبية يمكن أن يساعد في منع أزمة ميزان المدفوعات.

تحاول الدراسة إختبار أثر التحويلات الخارجية الحقيقية علي النمو الإقتصادي الحقيقي في مصر بإستخدام بيانات سلاسل زمنية تغطي الفترة (١٩٨٧-٢٠١٩)، إذ تقوم الدراسة علي فرضية وجود علاقة سببية ثنائية الأتجاه بين النمو الإقتصادي و صافي التحويلات الخارجية، أي أن صافي التحويلات الخارجية للعاملين تسبب النمو الإقتصادي في الإقتصاد المصري، كما أن النمو الإقتصادي يسبب التحويلات الخارجية في الأجلين القصير و الطويل.

وتهدف الدراسة إلي إختبار مدي صحة الفرضية بالإعتماد علي المنهج الإستقرائي في جمع بيانات الدراسة و إجراء اختبار مدي صحة فرضية الدراسة، وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة تم تقسم الدراسة إلي ٦ أجزاء رئيسية بالإضافة للمقدمة وهي الجزء ٢ شرح الدراسات السابقة، الجزء ٣ وضح النظرية الكلاسيكية الجديدة للهجرة، الجزء ٤ وضح توصيف لنموذج الدراسة، الجزء ٥ شرح إختبارات جذر الوحدة لإستقرار السلاسل الزمنية، الجزء ٦ وضح نتائج إختبار التكامل المشترك، الجزء الأخير تضمن الخلاصة.

٢.الدراسات السابقة

لقد حاولت العديد من الدراسات السابقة تناول العلاقة بين التحويلات الخارجية و النمو الإقتصادي، ومنها دراسة OECD (٢٠٠٦) بعنوان "التحويلات الدولية للمهاجرين ودورها في التنمية"، وعلى أساس هذه الدراسة الإستقصائية حول الظاهرة المعقدة للتحويلات المالية الدولية للمهاجرين، توصلت الدراسة إلي أن تحويلات المهاجرين الدولية هي مصدر مهم للغاية لرأس المال بالنسبة للبلدان النامية، فهي أقل أهمية من الإستثمار الأجنبي المباشر، لكنها تتجاوز بكثير المساعدة الإنمائية الرسمية و تدفقات أسواق رأس المال، علاوة على ذلك، فإن التحويلات هي مصدر ثابت للغاية لرأس المال، و على النقيض من الإستثمار الأجنبي المباشر و إستثمارات الحافظة التي أنخفضت بشكل حاد في السنوات الأخيرة بسبب الركود العالمي، نمت تحويلات المهاجرين الدوليين بشكل أكبر، و هو دليل على طابع معاد للتقلبات الدورية.

بالإضافة إلى الآثار المباشرة للتحويلات على الإقتصادات المرسلة للمهاجرين مثل الحد من الفقر، و تعويض العجز في ميزان المدفوعات، و الحد من نقص النقد الأجنبي، و الإستثمارات الإنتاجية وما إلى ذلك، فإن للتحويلات أيضًا آثارًا إيجابية غير مباشرة، منها تخفيف قيود رأس المال و المخاطر، و الإفراج عن موارد أخرى للإستثمار و توليد آثار مضاعفة للإنفاق الاستهلاكي، و على الرغم من ذلك، فإن التحويلات المالية ليست حلاً سحريًا ولا يمكن أن تحل محل السياسات الإقتصادية السليمة في البلدان النامية.

كما تحد البيئة الإقتصادية التي تشجع الهجرة من التأثير التنموي للتحويلات في المناطق المصدرة للمهاجرين، ولا يعتمد الإستثمار المنتج على الدخل فقط، بل على البنية التحتية للسوق و أسعار الفائدة و أسعار الأسهم وسياسات الإقتصاد الكلي و النمو الإقتصادي المستقر، فإتباع نماذج الإدارة السليمة للإقتصاد الكلي و إستراتيجيات التنمية التي تشمل الإقتصاد بأكمله سيكون أفضل وسيلة لتعظيم آثار النمو الإيجابي للتحويلات في البلدان النامية.

دراسة Jongwanich (٢٠٠٧) تبحث هذه الدراسة في تأثير تحويلات العمال على النمو و الحد من الفقر في بلدان آسيا و المحيط الهادئ النامية بإستخدام بيانات لوحة خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٣، و تشير النتائج إلى أنه في حين أن التحويلات لها تأثير كبير على الحد من الفقر من خلال زيادة الدخل، و تسهيل الإستهلاك و تخفيف قيود رأس المال على الفقراء، فإن تأثيرها هامشي فقط على النمو الذي يعمل من خلال الإستثمار المحلي و تنمية رأس المال البشري.

دراسة (٢٠٠٩) karagoz بعنوان "تحويلات العمال و النمو الإقتصادي: أدلة من تركيا"، وفقا لنتائج الدراسة تشكل تحويلات العاملين أحد أهم مصادر التمويل الخارجي للعديد من البلدان النامية، وعلى الرغم من أنها تظهر إتجاهاً تنازلياً في السنوات الأخيرة، إلا أن تركيا التي واجهت هجرة العمالة المنتظمة و الهائلة إلى الخارج بعد الستينيات، لا تزال واحدة من أكثر البلدان التي تحقق مكاسب من التحويلات في العالم، تكشف الدراسات التجريبية التي تم تنفيذها في بلدان مختلفة أن تحويلات العاملين قد يكون لها تأثير متزايد أو متناقص أو محايد على النمو الإقتصادي، كما حاولت الدراسة إختبار ما إذا كانت تحويلات العمال لها تأثير على النمو في الإقتصاد التركي، بأستخدام بيانات تعود إلى الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٥، و تظهر نتائج الإنحدار المتسلسل الزمني أن تدفق التحويلات إلى تركيا له مغزى إحصائيًا و لكنه تأثير سلبي على النمو، من ناحية أخرى، تؤثر الصادرات و الإستثمارات المحلية بشكل إيجابي على النمو الإقتصادي، في حين أن الإستثمار الأجنبي المباشر ليس له تأثير ملموس.

دراسة معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (٢٠١٥)، بعنوان أثر التحويلات المالية علي المتغيرات الرئيسية للإقتصاد الفلسطيني، و توصلت الدراسة إلي أن تدفقات التحويلات إلي الإقتصاد الفلسطيني أثر بشكل كبير علي متغيرات الإقتصاد الكلي، لا سيما النمو الإقتصادي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣)، كما أوضحت الدراسة الدور الهام الذي لعبته تحويلات المغتربين في التخفيف من المصاعب الإقتصادية خلال فترة الإنتفاضة الثانية، و توصلت الدراسة إلي أن إرتفاع التحويلات بمقدار دولار أمريكي واحد من شأنه إرتفاع الإستهلاك بنحو ٠.٥٥ دولار أمريكي، و إرتفاع الواردات بنحو ٠.٤٨ دولار أمريكي، و إرتفاع الدخل بنحو ١.٣٣ دولار أمريكي، و نظر للطبيعية الديناميكية لآثار التحويلات علي الإقتصاد تتأثر الأنشطة الإقتصادية أيضا بالتقلبات الحالية.

دراسة (٢٠١٥) Aboulezz التي حاولت إختبار تحديد تأثير التحويلات المالية الدولية على النمو الإقتصادي في كينيا، كما بحثت الدراسة في العلاقة السببية بين التحويلات المالية الدولية و النمو الإقتصادي، و تم الحصول على البيانات المستخدمة من مؤشرات التنمية للبنك الدولي للفترة (١٩٩٣-٢٠١٤)، و إستخدمت الدراسة السببية جرانجر للتحقيق في العلاقة السببية بين التحويلات المالية الدولية على النمو الإقتصادي في كينيا، كما تم إستخدام طريقة تقدير (ARDL) لتحديد هذا التأثير، و أظهرت النتائج أن مؤشرات التحويلات الدولية هي عوامل مهمة تؤثر على النمو الإقتصادي في كينيا، و بالتالي يمكن إستنتاج أن النمو الإقتصادي في كينيا مدفوع إلى حد كبير بالتحويلات الدولية.

دراسة (٢٠١٥) Salahuddin بعنوان "العلاقة بين النمو الإقتصادي و التحويلات في وجود التبعية القطاعية المشتركة"، حيث تعيد هذه الورقة فحص العلاقة بين تحويلات

المهاجرين و النمو الإقتصادي باستخدام أحدث بيانات لوحة (١٩٧٧-٢٠١٢) لبعض أكبر البلدان المتلقية للتحويلات الأجنبية في العالم و هي بنجلاديش و الهند و باكستان و الفلبين، و تشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية طويلة الأمد مهمة للغاية بين التحويلات و النمو الإقتصادي في هذه البلدان، و مع ذلك، هناك إرتباط إيجابي ضئيل بينهما على المدى القصير، كما معامل تصحيح الخطأ على المدى القصير هو -٠.٠٣٧ مما يعني بأن ما يقرب من ٣٪ من الإنحرافات في المدى القصير عن توازن المدى الطويل يتم تصحيحها كل عام، و تدعم النتائج الإجمالية الحجة القائلة بأن التحويلات تلعب دورًا متزايد الأهمية لإقتصاديات هذه البلدان، و على هذا النحو يجب أن تستمر في سياساتها المؤيدة للتحويلات التي تبدو مقترنة بتنويع صادراتها من القوى العاملة.

دراسة (٢٠١٧) Ahmeda and Hakimb تبحث هذه الورقة في العلاقة بين التحويلات و النمو الاقتصادي في توغو، بإستخدام بيانات السلاسل الزمنية على مدار ٤٢ عامًا للفترة (١٩٧٤-٢٠١٥) لتوغو، كما تطبق طرق إختبار يوهانسن للتكامل المشترك، متبوعة بآلية تصحيح الخطأ ثلاثية الخطوات (VECM) للسببية طويلة المدى و إختبار السببية على المدى القصير جنبا إلى جنب مع إختبار السببية الزوجي جرانجر، تؤكد نتائج الدراسة وجود علاقة سببية ثنائية الإتجاه طويلة المدى بين التحويلات و النمو الإقتصادي في توغو، و مع ذلك، لا توجد علاقة سببية قصيرة المدى بين التحويلات و النمو الإقتصادي.

دراسة (٢٠١٩) Metwally and Nour El Dine بعنوان " أثر تحويلات العمال علي النمو الإقتصادي في مصر (١٩٩١-٢٠١٦)"، إذ حاولت الدراسة قياس تأثير التحويلات المالية مع متغيرات الإقتصاد الكلي الأخرى مثل الإستثمار الأجنبي المباشر و الإستثمار و الإنفاق الحكومي و العمالة على النمو الإقتصادي في الإقتصاد المصري، و باستخدام طريقة المربعات الصغري تظهر النتائج أن التحويلات لها تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في مصر، كما حاولت هذه الورقة أيضًا تحديد السياسات التي يمكن للحكومة المصرية تنفيذها إذا أرادت تحفيز المهاجرين على تحويل المزيد من الأموال و إستثمار هذه الأموال المحولة في مشاريع إنتاجية.

دراسة (٢٠٢٠) Sutradhar حاولت قياس تأثير تحويلات العاملين على النمو الإقتصادي لأربعة بلدان ناشئة في جنوب آسيا من خلال استخدام بيانات لوحة متوازنة للفترة (١٩٧٧-٢٠١٦) و تُستخدم نماذج المربعات الصغرى المجمعة و الآثار المتغيرة و الآثار العشوائية و نماذج التفاعل المتغير الوهمي لتقدير تأثير التحويلات، يوضح تحليل الإنحدار التجريبي تأثيرًا سلبيًا للتحويلات على النمو الاقتصادي في بنغلاديش وباكستان وسريلانكا، و على العكس من ذلك، فإن التحويلات لها تأثير إيجابي على النمو الإقتصادي في الهند.

تجدر الاشارة إلي أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في أنها دراسة تطبيقية علي الإقتصاد المصري كما تشمل الفترة (١٩٨٧-٢٠١٩) وهي فترة أطول نسبياً، بالأضافة إلي أنها تحاول إختبار علاقة السببية بين التحويلات الخارجية و النمو الإقتصادي في مصر بالإعتماد أسلوب نموذج تصحيح الخطأ VECM و هي أساليب قياس تُعد أحدث نسبيا.

٣. النظرية الكلاسيكية الجديدة للهجرة

لقد أصبحت التحويلات مصدرًا مهمًا و موثوقًا للتمويل الخارجي و تراكم رأس المال في الإقتصاد النامي ففي كل عام يرسل العمال المهاجرون من جنوب آسيا قدرًا كبيرًا من التحويلات التي تعد مصدرًا مهمًا للتنمية الإقتصادية، كما تستخدم التحويلات لزيادة المدخرات الوطنية، و تقليل القيود المرتبطة بالنقد الأجنبي و ميزان المدفوعات، و المساهمة في ميزانية التنمية.

وفقًا للنظرية الكلاسيكية الجديدة للهجرة، تنتقل العمالة من البلدان ذات الأجور المنخفضة إلى البلدان ذات الأجور المرتفعة نسبيًا بسبب الفروق في الأجور بين البلدان، و توفر التحويلات وسيلة للحد من الفقر و تحقيق التنمية الإقتصادية عندما يرسل المهاجرون تحويلاتهم إلى بلدانهم الأصلية، من ناحية أخرى، فإن هذا النوع من الهجرة إلى الخارج يمكن أن يضر بعملية التنمية عندما يفقد الوطن الأم العمال ذوي التعليم العالي و المهارة و هو ما يسمى هجرة الأدمغة، و بالتالي فإن خسائر رأس المال البشري قد تؤثر سلبًا على النمو الإقتصادي وفقا لنظرية النمو الكلاسيكية الجديدة، وقد يكون للتحويلات آثار سلبية في النشاط الإقتصادي، إذ قد يعيق النمو الإقتصادي من خلال إرتفاع معدل الصرف مما يجعله أقل قدرة على المنافسة في التجارة الدولية، قد يؤثر أيضًا بشكل عكسي على قرار تحويلات العمالة للعائلات المستفيدة، و يمكن أعتبار الزيادة في التحويلات على أنها زيادة في الدخل من غير العمالة. (Sutradhar, 2020: 276)

يشير البحث الذي أجراه رودريغيز وتيونغسون، إلى أن التحويلات تقلل من المعروض من العمالة لدى الأسر المستقبلة في الفلبين، وبالتالي، فإن التحويلات لها تأثير سلبي على قرار عرض العمل لأفراد الأسرة المستقبلين، و خاصة الإناث، و يمكن أن يزيد من عدم المساواة بين العائلات التي تتلقى تحويلات وتلك التي لا تحصل عليها، هذا الإجراء يجعل الأسر المتلقية تعتمد على التحويلات و يأخذها بعيدًا عن الأنشطة الإنتاجية، و في معظم الأحيان يتم استخدام هذه الأموال للاستهلاك بدلاً من الاستثمار الإنتاجي. (Sutradhar, 2020: 276)

كما أن الإستقرار السياسي و تحسين القوانين الحكومية مرتبطان بشكل إيجابي بتدفق التحويلات، ففي بعض الأحيان يستخدم الناس قنوات غير رسمية إذ أن المهاجرون يرسلوا الأموال إلى بلدانهم الأصلية من خلال القنوات الرسمية و غير الرسمية، و تشمل القنوات الرسمية مشغلي تحويل الأموال الرئيسيين و البنوك، يستخدم بعض المهاجرين قنوات رسمية، لكن الحواجز اللغوية و التكاليف المرتبطة بهذه الخدمات قد تمنع المحولين من أستخدامها، و بالتالي فإن معظم التحويلات تتم من خلال قنوات غير رسمية، فعلى سبيل المثال، قد يحمل المهاجرون نقودًا بأنفسهم أو يرسلون نقودًا عبر البريد أو صديق، و وفقًا لنتائج دراسة Luna Martinez (٢٠٠٥) و هي دراسة إستقصائية للبنوك المركزية في نحو ٤٠ دولة نامية، لا تعكس البيانات الحالية في معظم البلدان المبلغ الكامل لتدفقات التحويلات، و تحتاج معظم البلدان إلى إنشاء آليات أفضل تسمح بذلك، لتعظيم الأثر التنموي لتدفقات الحوالات. (karagoz, 2009: 1893)

و وفقا لدراسة Luna Martinez (2005) يمكن من خلال إنشاء أدوات إدخار و إستثمار جديدة للأسر المتلقية للتحويلات، توجيه جزء أكبر من تدفقات التحويلات المالية لتمويل إستثمارات منتجة، و بالتالي تعزيز النمو الإقتصادي، من ناحية أخرى، لا يوجد إتفاق عالمي حتى الآن حول كيفية قياس تحويلات العمال الدوليين إلى البلدان النامية، و بالتالي، فإن الأرقام التي تم الكشف عنها لا تعكس المبالغ الحقيقية، بالنظر إلى أوجه عدم اليقين في القياس ولا سيما المدى غير المعروف للتدفقات غير المسجلة عبر القنوات الرسمية و غير الرسمية، فقد يكون الحجم الحقيقي لتدفقات التحويلات أعلى بكثير ربما بنحو ٥٠٪ أو أكثر. (karagoz, 2009: 1894)

٤. توصيف النموذج

لقد أعتمدت بعض الدراسات السابقة علي نماذج قياس مختلفة لقياس العلاقة بين التحويلات الخارجية والنمو الإقتصادي، و من هذه الدراسات دراسة Jongwanich (٢٠٠٧) التي أستخدمت نموذج كوب – دوجلاس في صياغة العلاقة بين التحويلات الخارجية و الناتج المحلي الإجمالي، و هو النموذج الذي تستخدمه الدراسة الحالية إذ تعتمد الدراسة الحالية علي نموذج كوب دوجلاس لاختبار العلاقة السببية بين التحويلات الخارجية و النمو الإقتصادي كما تعتمد الدراسة الحالية علي أسلوب نموذج تصحيح الخطأ VECM، ويمكن التعبير عن دالة كوب– دوجلاس بالصورة الرياضية التالية:

$$y_t = A\ K_t^{\alpha}\ L^{\beta} \qquad (١)$$

تشير y_t الي معدل النمو الإقتصادي و يقاس بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، A تشير الي ثابت المعادلة و هو المستوي التكنولوجي، و تعبرK رأس المال، و تشيرL إلي قوة العمل،، β تشير الي معامل مرونة الناتج بالنسبة لقوة العمل، بينما α تشير الي معامل مرونة الناتج بالنسبة لراس المال.

نظراً لأن الهدف الاساسي من الدراسة هو قياس العلاقة السببية بين التحويلات الخارجية والنمو الإقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاد المصري فسوف يتم اضافة صافي التحويلات الخارجية (TR) كمتغير تفسيري الي معادلة (١) لتصبح كالتالي:

$$y_t = A\ K_t^{\alpha}\ L^{\beta} TR_t^{y} \qquad (2)$$

و يتم اخذ لوغاريتم طرفي معادلة (٢) للحصول علي المعادلة الخطية التالية

$$\log y_t = b_0 + b_1 \log K_t + b_2 \log L_t + b_3 \log TR_t + \epsilon_t \ldots\ldots (3)$$

تستخدم المعادلة (٣) كأساس لقياس العلاقة السببية بين صافي التحويلات الخارجية و النمو الاقتصادي مقاسا الناتج المحلي الاجمالي في الإقتصاد المصري في الأجلين القصير و الطويل، و بما أن المتغيرات في قيمتها اللوغاريتمية، فان المشتقات الجزئية تعبر عن مرونة معدل النمو الإقتصادي بالنسبة للمتغيرات التفسيرية، b_1 تعبر عن مرونة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالنسبة للأنفاق للتراكم الراسمالي الحقيقي الحقيقي، b_2 تعبر عن مرونة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالنسبة لقوة العمل، b_3 تعبر عن مرونة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالنسبة لصافي التحويلات الخارجية الحقيقية، ϵ_t هي حد الخطأ العشوائي مع افتراض تحقيقها للخواص الأحصائية التقليدية بوسط حسابي يساوي صفر و تباين ثابت.

و فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالمتغيرات التي تستخدم في الإختبارات عن حالة الإقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٨٧-٢٠١٩) تم جمعها من مصادر محلية "وزارة التخطيط و التنمية الإقتصادية"، و مصادر دولية " قاعدة بيانات البنك الدولي و الأنتكاد"، و تم إستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلكين CPI (٢٠١٠=١٠٠)، للحصول علي القيم الحقيقية لتلك المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التراكم الراسمالي الحقيقي، و صافي التحويلات الخارجية الحقيقية).

وطبقاً للمنهجية المستخدمة في الدراسة تتكون الأساليب المستخدمة من ثلاثة إختبارات هما: إختبارات جذر الوحدة، إختبار جوهانسن للتكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ VECM.

٥. إختبارات جذر الوحدة لإستقرار السلاسل الزمنية

يهدف إختبار جذر الوحدة Unit Root Test الي فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و قوة العمل وهو متغير حقيقي، و التراكم الرأسمالي الحقيقي، و سلسلة صافي التحويلات الخارجية الحقيقية بإستخدام بيانات عن الإقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٨٧-٢٠١٩)، و ذلك للتعرف على مدي سكونها، و تحديد رتبة تكامل كل متغير علي حده، و رغم تعدد إختبارات جذر الوحدة، الا أن الدراسة الحالية سوف نستخدم إختبارين هما: أختبار ديكي-فوللر(Dickey and Fuller)، و إختبار فيلب-بيرن(Philip- perron)، و يوضح جدول(١) نتائج اختبارADF لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة.

جدول(١)

نتائج اختبار ديكي- فوللر (Dickey and Fuller)

لجذر الوحدة للمستويات والفروق الأولى لمتغيرات نموذج الدراسة

ADF-test									
السلسلة الزمنية	المستوي				الفرق الاول				درجة التكامل المشترك
	بمقطقع		بمقطع واتجا عام		بمقطع		بمقطع واتجا عام		
	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	
log(y)	0.73	0.99	-2.26	0.44	-6.73	0.00	-7.04	0.00	**1**
log(l)	-0.39	0.90	-1.27	0.88	-4.32	0.00	-4.25	0.01	**1**
log(k)	0.10	0.96	-3.24	0.10	-4.21	0.00	-4.54	0.01	٠
log(TR)	-1.01	0.74	-1.83	0.66	-7.01	0.00	-7.20	0.00	١

المصدر: EVIEWS 10

يتضح من نتائج جدول (١) إستقرار كافة السلاسل الزمنية عند اخذ الفرق الاول لها، اذ أن سلسلة الناتج المجلي الإجمالي الحقيقي، و العرض من العمل بالإضافة إلي سلسلة التراكم الرأسمالي الحقيقي و صافي التحويلات الحقيقية من الخارج مستقرة عند أخذ الفرق الأول لها سواء بمقطع أو إتجاه عام بمستوي معنوية ١٪، و بالنسبة للمستوي فيتضح من جدول () عدم إستقرار كافة السلاسل الزمنية عند المستوي سواء بمقطع أو إتجاه عام، ما عدا سلسلة التراكم الرأسمالي الإجمالي الحقيقي مستقرة عند المستوي بإفتراض وجود مقطع و اتجاه عام و ذلك عند مستوي معنوية ١٠٪، و يقدم جدول(٢) نتائج إختبارpp لجذر الوحدة علي متغيرات الدراسة.

جدول(٢)

نتائج إختبار فيليب–بيرون (PP test)

لجذر الوحدة للمستويات والفروق الأولى لمتغيرات نموذج الدراسة

PP_test									
السلسلة الزمنية	المستوي				الفرق الاول				درجة التكامل المشترك
	بمقطع		بمقطع واتجا عام		بمقطع		بمقطع واتجا عام		
	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	
log(y)	0.93	0.99	-2.17	0.49	-6.73	0.00	-7.04	0.00	**1**
log(l)	-0.40	0.90	-1.46	0.82	-4.30	0.00	-4.23	0.01	**1**
log(k)	-0.12	0.94	-1.75	0.71	-4.26	0.00	-4.56	0.01	**1**
log(TR)	-0.81	0.80	-1.71	0.73	-7.09	0.00	-9.00	0.00	**1**

المصدر: EVIEWS 10

يتضح من نتائج فيليب بيرون في جدول (٢)، مع نتائج إختبار ديكي فوللر، إذ أن كافة السلاسل الزمنية مستقرة عند أخذا الفرق الأول لها سواء بإفتراض وجود مقطع أو مقطع و إتجاه عام بمستوي معنوية ١٪، في حين أن جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوي سواء بإفتراض وجود مقطع أو مقطع و إتجاه عام، ما عدا سلسلة التراكم الرأسمالي الإجمالي الحقيقي غير مستقرة عند المستوي بإفتراض وجود مقطع واتجاه عام.

٦. نتائج إختبار التكامل المشترك

تعتمد الدراسة في تقدير التكامل المشترك علي أسلوبي: جوهانسن للتكامل المشترك و أسلوب نموذج تصحيح الخطأ VECM.

١.٦ نتائج إختبار جوهانسن–جيسليس للتكامل المشترك

يستخدم إختبار أنجل– جرانجر لمعرفة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة أم لا، إلا أن إختبار انجل– جرانجر لا يهدف لمعرفة عدد متجهات التكامل المشترك الموجودة بين المتغيرات محل الدراسة، و هو ما يتميز به إختبار جوهانسن عن غيره من إختبارات التكامل المشترك، من خلال قدرته علي إختبار عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة، كما يعتبر اختبار جوهانسن دعم للنتائج المتحصل عليها من إختبار انجل– جرانجر، و في حالة أثبات اختبار جوهانسن–جسلس (Johansen– Juselius Cointergration test) وجود متجه تكامل وحيد بين المتغيرات محل الدراسة، وعند التاكد من وجود متجه تكامل وحيد بين المتغيرات محل الدراسة بإستخدام إختبار جوهانسن– جسلس

يمكن عندئذ تقدير معادلات نماذج تصحيح الخطأ، (Ekanayake, 1999: 47-48) ويوضح جدول (٣) نتائج إختبار جوهانسن-جسلس.

جدول (٣)

نتائج إختبار جوهانس جيسليس

اختبار الأثر Trace Test										
فرض عدد متجهات التكامل المشترك (r)	القيمة الذاتية		الإحصائية أو القيمة المحسوبة		القيم الحرجة للإختبار عند مستوي معنوية ٥٪		القيم الحرجة للإختبار عند مستوي معنوية ١٪		الاحتمال	
	Eigen Value		Statistic		Critical Value 5%		Critical Value 1%		Pro.	
	بوجود مقطع	بوجود مقطع واتجاه عام	بوجود مقطع	بوجود مقطع واتجاه عام	بوجود مقطع	بوجود مقطع واتجاه عام	بوجود مقطع	بوجود مقطع واتجاه عام	بوجود مقطع	بوجود مقطع واتجاه عام
لايوجد	0.57	0.69	54.70	68.10	47.86	63.88	54.68	71.48	0.01	0.02
واحد علي الأكثر	0.39	0.45	28.27	32.00	29.80	42.92	35.46	49.36	0.07	0.39
اثنان علي الأكثر	0.28	0.28	12.70	13.43	15.49	25.87	19.94	31.15	0.13	0.70
ثلاثة علي الأكثر	0.08	0.10	2.59	3.32	3.84	12.52	6.63	16.55	0.11	0.84
اختبار القيمة العظمي Maximal Eigen value Test										
لايوجد	0.57	0.69	26.43	36.11	27.58	32.12	32.72	37.49	0.07	0.02
واحد علي الأكثر	0.39	0.45	15.57	18.56	21.13	25.82	25.86	30.83	0.25	0.34
اثنان علي الأكثر	0.28	0.28	10.11	10.11	14.26	19.39	18.52	23.98	0.20	0.61
ثلاثة علي الأكثر	0.08	0.10	2.59	3.32	3.84	12.52	6.63	16.55	0.11	0.84

(r) يشير إلى عدد متجهات التكامل المشترك.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

يتضح من نتائج جدول (٣) أن الفرض الأول معنوي إحصائيا عند مستوي معنوية ١% أي أقل من ٥٪ كما أن كل القيم المحسوبة لأختبار الاثر تزيد على القيم الحرجة لهذا الأختبار بالنسبة للفرض الاول عند مستوي معنوية (٥٪ أو ١٪) بإفتراض وجود (مقطع فقط)، مما يدل علي إمكان رفض الفرض العدم($r=0$) القائل بعدم وجود تكامل مشترك، و قبول الفرض البديل ($r\neq0$) الذى يعني وجود تكامل مشترك بين النمو الإقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و محدداته في النموذج محل الدراسة و هي قوة العمل و هو متغير حقيقي، و التراكم الراسمالي الحقيقي، وصافي التحويلات الحقيقية من الخارج.

ويُلاحظ إختلاف نتائج الأثر مع نتائج إختبار القيمة العظمي عند الفرض الأول، إلا أنه في حالة جود اختلاف بين القيم الحرجة لنتائج اختبار الأثر Trace Test، مع نتائج إختبار القيمة العظميMaximal Eigenvalue، يفضل نتائج إختبار الأثر وفقاً لما تشير إليه الدراسات السابقة ومنها دراسة (Luutekpohl, et al.,٢٠٠١).

كما يتضح من نتائج جدول (٣) أن الفرض الأول معنوي احصائيا عند مستوي معنوية ٢٪ أي أقل من ٥٪ كما أن كل القيم المحسوبة لاختبار الأثر تزيد على القيم الحرجة لهذا الإختبار بالنسبة للفرض الاول عند مستوي معنوية (٥٪) بإفتراض وجود (مقطع واتجاه عام)، مما يدل علي إمكان رفض الفرض العدم($r=0$) القائل بعدم وجود تكامل مشترك، و قبول الفرض البديل ($r\neq0$) الذى يعني وجود تكامل مشترك بين النمو الإقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و محدداته في النموذج محل الدراسة و هي قوة العمل و هو متغير حقيقي، والتراكم الراسمالي الحقيقي، وصافي التحويلات الحقيقية من الخارج، وعند نفس الفروض يتضح اتفاق نتائج إختبار القيمة العظمي مع نتائج إختبار الاثر.

كما يتبين من نتائج جدول (٣) أن الفرض الثاني غير معنوي أحصائيا عند مستوي معنوية ٥٪ فأقل عند إختبار الاثر، كما أن كل القيم المحسوبة لاختبار الأثر تقل على القيم الحرجة لهذا الإختبار بالنسبة للفرض الثاني عند مستوي معنوية (١٪ و/أو ٥٪) بإفتراض وجود (مقطع أو مقطع وإتجاه عام)، فإن ذلك يدل علي قبول فرض العدم القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك لا تزيد على الواحد، مما يدل علي عدم وجود متجه ثاني للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، كما يتضح إتفاق نتائج إختبار الأثر مع نتائج إختبار القيمة العظمي عند الفرض الثاني.

٢.٦ نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

يفترض نموذج تصحيح الخطأ وجود نوعين من العلاقات بين معدل النمو الإقتصادي الحقيقي و محدداته: علاقة طويلة المدي، و علاقة قصيرة المدي، و هي العلاقة الأنية أو المباشرة التي تظهر بين معدل النمو الإقتصادي و محدداته في كل فترة زمنية، و تقاس من خلال التغيرات فيما بينها في كل فترة.(Paltasingh, and Goyari, 2013:94 -95).

و من خلال اختبار نموذج تصحيح الخطأ يتم غختبار فرض العدم بعدم وجود علاقة سببية بين متغيرات النموذج في مقابل الفرض البديل بوجود علاقة سببية بين متغيرات النموذج، حيث تستخدم قيمة t-statistic لمعامل حد تصحيح الخطأ المبطئ للاستدلال علي وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغيرات. أما قيمة قيمة F-statistic للمتغيرات التفسيرية في معادلات تصحيح الخطأ فتستخدم للتعرف علي وجود علاقة سببية في الاجل القصير بين المتغيرات.(الطاهرة السيد، ٢٠١٤: ٤٥) وقد تم تقدير معادلات تصحيح الخطأ للمتغيرات التي وجد بينها علاقة تكامل مشترك وهي معدل النمو الإقتصادي، و معدل نمو

الانفاق الإستثماري الخاص ، ومعدل نمو قوة العمل، ومعدل نمو صافي التحويلات الخارجية وتم إعداد النتائج في جدول (٤)

جدول(٤)

نتائج إختبار السببية بإستخدام نماذج تصحيح الخطأ

معادلة الانحدار المقدرة	قيمة F- statistic Short Run	Pro.	قيمة t- statistic Long Run	Pro.	فترات الابطاء	اتجاه السببية
معادلتي التغير في لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والتغير في الانفاق الاستثماري الحقيقي						
D(logY)=D(logK)	2.11	0.12	1.36	0.19	(1)(1)	D(logY) D(logK)
D(logK)=D(logY)	7.14	0.00	3.96	0.00	(1)(1)	D(logK)⇔D(logy)
معادلتي التغير في لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والعرض من العمل						
D(logY)=D(logL)	2.38	0.09	-2.31	0.03	(1)(1)	D(logY) ⟵ D(logL)
D(logL)=D(logY)	0.58	0.63	0.44	0.66	(1)(1)	D(logL) D(logY)
معادلتي التغير في لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وصافي التحويلات الحقيقية الخارجية						
D(logY)=D(logTR)	2.60	0.07	2.40	0.02	(1)(1)	D(logY)⟵ D(logO)
D(logTR)=D(logY)	2.54	0.08	1.91	0.07	(1)(1)	D(logO) D(logY)

المصدر: EVIEWS 10

تشير نتائج جدول (٤)، إلي عدم معنوية قيمة إختبار F المحسوبة في معادلة التغير في لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بينما معنوية F المحسوبة في معادلة التغير في الأنفاق الإستثماري الحقيقي، و من ثم يمكن القول بأن هناك علاقة سببية وحيدة الأتجاه في الأجل القصير من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلي الأنفاق الإستثماري الحقيقي، بينما في الأجل الطويل يُلاحظ عدم معنوية قيمة اختبار t المحسوبة في معادلة التغير في لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و معنويتها في معادلة التغير في الأنفاق الإستثماري الحقيقي الأمر الذي يعني وجود علاقة سببية وحيدة الأتجاه في الأجل القصير من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلي الأنفاق الإستثماري الحقيقي، أي أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يسبب الأنفاق الإستثماري في الأجلين القصير والطويل.

كما يُلاحظ من جدول (٤) عدم معنوية قيمة إختبار F المحسوبة في معادلتي التغير في لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و التغير في لوغاريتم العرض من العمل، و هذا يعني عدم وجود علاقة سببية بين العرض من العمل و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل القصير، بينما يُلاحظ معنوية قيمة اختبار t في معادلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وعدم معنويتها في معادلة التغير في لوغاريتم العرض من العمل، ومن ثم توجد علاقة سببية وحيدة الأتجاه من العرض من العمل إلي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في

الأجل الطويل، أي أن العرض من العمل يسبب الناتج المحل الإجمالي الحقيقي في الاجل الطويل.

كما يتضح من نتائج جدول (٤) عدم معنوية قيمة اختبار F المحسوبة، في معادلتي التغير في لوغاريتم الناتج المحلي الأجمالي الحقيقي و معادلة التغير في صافي التحويلات الحقيقية الخارجية، ومن ثم يمكن القول بأنه لا توجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و صافي التحويلات الحقيقية الخارجية في الأجل القصير، بينما في الأجل الطويل يُلاحظ معنوية قيمة إختبار t المحسوبة في معادلة التغير في لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وعدم معنويتها في معادلة التغير في لوغاريتم التغير في صافي التحويلات الحقيقية الخارجية، الأمر الذي يعني وجود علاقة سببية وحيدة الأتجاه في الأجل الطويل من التحويلات الحقيقية الخارجية إلي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي أن صافي التحويلات الحقيقية الخارجية تسبب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاجل الطويل.

يتضح مما سبق، أن علاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والأنفاق الإستثماري الحقيقي وحيدة الاتجاه في الأجلين القصير و الطويل، من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلي الأنفاق الإستثماري الحقيقي، كما أن علاقة علاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و قوة العمل وحيدة الاتجاه في الأجل الطويل، من القوي العاملة للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، كما أن علاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وصافي التحويلات الحقيقية من الخارج وحيدة الاتجاه في الأجل الطويل من صافي التحويلات الحقيقية من الخارج إلي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و من ثم توصي الدراسة بالاتي:

١. توضح نتائج الدراسة إلى أنه ينبغي إتخاذ سياسة مناسبة لإستكشاف المزيد من فرص العمل في الخارج و الإستخدام المناسب للتحويلات من شأنه أن يعزز التنمية الاقتصادية في توغو.
٢. يمكن للحكومة زيادة الضغط لتقليل إستخدام القناة غير الرسمية لتحويل الأموال و تسهيل القناة الرسمية بتكلفة منخفضة للمعاملات لتحقيق أقصى فائدة من التحويلات.
٣. إن توسيع نطاق البرامج الإجتماعية في التمويل الأصغر، و تنمية المهارات، و خفض أسعار الفائدة على خطط قروض ما قبل المغادرة يمكن أن يقدم مساعدة كبيرة للأسر المتعثرة التي لم تفي بعد بالتكلفة الأولية للهجرة.
٤. تساعد نتائج هذه الدراسة الحكومة وواضعي السياسات على إتخاذ السياسات المحلية المناسبة في مجال الهجرة والتحويلات المالية لمصر.

٥. وضع السياسات التي تحفز التحويلات الإستثمارية بدلا من مجرد تحويلات مالية لأغراض الاستهلاك، أي يجب ألا تهتم السياسات بتشجيع التحويلات الخارجية فقط و إنما العمل علي تشجيعها للإستثمار في أنشطة انتاجية تحفز النمو الإقتصادي، لا سيما و أن التحويلات الخارجية تسبب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل فقط.

٦. العمل علي إنشاء صندوق طوارئ، بسبب إرتفاع حجم التحويلات المالية الخارجية للإقتصاد المصري، و من ثم ضرورة العمل علي التخفيف من حدة الصدمات متوقعة من إنخفاض التحويلات الخارجية لا سيما مع تغيرات الظروف الإقتصادية العالمية و منها انتشار وباء كوفيد ١٩.

٧. يمكن أن تسعى المزيد من الدراسات المستقبلية إلى دمج المتغيرات المشتركة الأخرى المتغيرة بمرور الوقت (مثل البيانات القوية عن الاستثمار الأجنبي المباشر و التصنيع) في التحليل باستخدام إطار الإقتصاد القياسي متعدد المتغيرات لتحسين النموذج المقدم هنا.

٨.

٧. الخلاصة

هدفت الدراسة إلي إختبار العلاقة السببية بين صافي التحويلات الخارجية للعاملين و النمو الإقتصادي في مصر و في سبيل تحقيق هدف الدراسة تم تقسم الدراسة إلي ستة أجزاء رئيسية بالإضافة للمقدمة و هي الجزء الثاني شرح الدراسات السابقة، الجزء الثالث، وضح تطور النظرية الكلاسيكية الجديدة للهجرة، الجزء الرابع وضح توصيف لنموذج الدراسة، الجزء الخامس شرح إختبارات جذر الوحدة لأستقرار السلاسل الزمنية، الجزء السادس وضح نتائج إختبار التكامل المشترك، الجزء الأخير تضمن الخلاصة.

الجزء الثاني، شرح الدراسات السابقة، و قد إتضح أن هناك العديد من الدراسات السابقة التي وضحت العلاقة بين التحويلات الخارجية للعاملين و النمو الإقتصادي و منها، دراسة (٢٠٠٦) OECD، دراسة (٢٠٠٧) Jongwanich، دراسة (٢٠٠٩) karagoz، دراسة معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (٢٠١٥)، دراسة (٢٠١٥) Salahuddin، دراسة (٢٠١٩) Metwally and Nour El Dine، دراسة (٢٠٢٠) Sutradhar، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها دراسة تطبيقية علي الإقتصاد المصري كما تشمل الفترة (١٩٨٧-٢٠١٩) وهي فترة أطول نسبياً، بالأضافة إلي

أنها تحاول اختبار علاقة السببية بين التحويلات الخارجية والنمو الاقتصادي في مصر بالاعتماد أسلوب نموذج تصحيح الخطأ VECM و هي أساليب قياس تُعد أحدث نسبيا.

الجزء الثالث، النظرية الكلاسيكية الجديدة للهجرة، وفقا للنظرية الكلاسية الجديدة فإن أثر التحويلات الخارجية علي النمو الاقتصادي قد يكون موجب وقد يكون سالب، فوفقًا للنظرية الكلاسيكية الجديدة للهجرة، تنتقل العمالة من البلدان ذات الأجور المنخفضة إلى البلدان ذات الأجور المرتفعة نسبيًا بسبب الفروق في الأجور بين البلدان، وتوفر التحويلات وسيلة للحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية عندما يرسل المهاجرون تحويلاتهم إلى بلدانهم الأصلية، من ناحية أخرى، فإن هذا النوع من الهجرة إلى الخارج يمكن أن يضر بعملية التنمية عندما يفقد الوطن الأم العمال ذوي التعليم العالي و المهارة و هو ما يسمى هجرة الأدمغة، وبالتالي فإن خسائر رأس المال البشري قد تؤثر سلبًا على النمو الإقتصادي.

الجزء الرابع، وضح نموذج الدراسة، إذ تم إختبار العلاقة السببية بين التحويلات الخارجية والنموالاقتصاي بالأعتماد علي نموذج كوب دوجلاس، **الجزء الخامس،** شرح إختبارات جذر الوحدة لأستقرار السلاسل الزمنية، و رغم تعدد إختبارات جذر الوحدة، الا أن الدراسة الحالية سوف نستخدم إختبارين هما: إختبار ديكي–فوللر(Dickey and Fuller)، و إختبار فيلب– بيرن(Philip– perron)، وقد اتضح إستقرار كافة السلاسل الزمنية عند اخذ الفروق الأول لها سواء بمقطع أو مقطع واتجاه عام.

الجزء السادس، وضح نتائج أختبار التكامل المشترك، إذ تعتمد الدراسة في تقدير التكامل المشترك علي اسلوبي: جوهانسن للتكامل المشترك واسلوب نموذج تصحيح الخطأ VECM، وقد اتضح من أسلوب جوهانسن للتكامل المشترك وجود تكامل مشترك بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومحدداته في النموذج محل الدراسة وهي قوة العمل وهو متغير حقيقي، والتراكم الراسمالي الحقيقي، وصافي التحويلات الخارجية وفقا لأختبار الاثر و عند مستوي معنوية ٥٪ أو١٪ بإفتراض وجود مقطع، وبالنسبة للمقطع واتجاه عام فقد اتضح وجود تكامل مشترك بين النمو الإقتصادي و محدداته عند مستوي معنوية ٥٪ بأفتراض وجود مقطع و إتجاه عام، كما أتضح عدم وجود متجه ثاني للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

كما أتضح من نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن علاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و الإنفاق الإستثماري الحقيقي وحيدة الأتجاه في الأجلين القصير و الطويل، من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلي الإنفاق الإستثماري الحقيقي، كما أن علاقة علاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و قوة العمل وحيدة الأتجاه في الأجل الطويل، من القوي العاملة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما أن علاقة السببية بين الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي و صافي التحويلات الحقيقية من الخارج وحيدة الأتجاه في الأجل الطويل من صافي التحويلات الحقيقية من الخارج إلي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتضمن **الجزء الأخير**، تضمن الخلاصة.

المراجع:

باللغة العربية:

- الطاهرة السيد (٢٠١٤)، "**مشكلات في الإقتصاد المصري: إطار فكري ومنهج تطبيقي**"، توزيع المكتبة الأكاديمية، شارع التحرير، الدقي، الجيزة.
- **معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني** (٢٠١٥)، " أثر التحويلات المالية علي المتغيرات الرئيسية للإقتصاد الفلسطيني".

باللغة الإنجليزية:

- Aboulezz, N., (2015), "Remittances and Economic Growth Nexus: Empirical Evidence from Kenya", **International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences**, Vol. 5, No. 12.
- Ahmeda, F., and Hakimb, M.M., (2017), " The Relationship between Remittances and Economic Growth in Togo: A Vector Equilibrium Correction Mechanism", Global Economy and Finance Journal , Vol. 10., No. 1., Issue., pp: 1 – 11.
- Ekanayake, E. M., (1999), **Exports and Economic Growth in Asian Developing Countries: Cointegration and Error-Correction Models**, Journal of Economic Development, No.2, Vol. 24, December, PP: 43-56.
- Jongwanich, J., (2007), " Workers' Remittances, Economic Growth and Poverty in Developing Asia and the Pacific Countries", **UNESCAP Working Paper**, WP/07/01.
- karagoz, K., (2009), "Worker Remittances and Economic Growth: Evidence from Turkey", **Journal of Yasar University**, 4(13), 1891-1908.
- Luutekpohl, H., And Saikkonen, P., Trenkler, C. (2001), **Maximum eigenvalue versus trace tests for the**

cointegrating rank of A VAR Process, Econometrics Journal (2001) , volume 4, pp: 287–310.

- Metwally, M.F., and Nour El Dine G.A., (2019), " The Impact of Worker's Remittances on Economic Growth in Egypt (1991-2016)", The Journal of Business Studies, Vol.7.
- OECD (2006), "International Migrant Remittances and their Role in Development", **Chapter in book International Migration Outlook**, ISBN 92-64-03627-X.
- Paltasingh., K. R., and Goyari, P.,(2013), Supply Response in Rainfed Agriculture of Odisha, Eastern India: A Vector Error Correction Approach, **Working Paper**, University of Hyderabad, 2013, Vol 14, No. 2, PP: 89 -104.
- Salahuddin, M., Gow, J., (2015), " The relationship between the economy Growth and remittances in Existence of cross sections Accreditation", **The Journal of Developing A reas**, VoL. 49, No. 1.
- Sutradhar, R.S., (2020), " The impact of remittances on economic growth in Bangladesh, India, Pakistan and Sri Lanka", International Journal of Economic Policy Studies, (14), pp: 275–295.